المعنى النحوي عند ابن يعيش

د. سلام موجد خلخال
جامعة كربلاء – كلية التربية - قسم اللغة العربية

خلاصة البحث :

إن بعض الظواهر النحوية المتعلقة بالمعنى لم تخطر على بال أحدٍ من النحويين إلاّ من امتلك أزمة النحو وكان له القدح المعلى فيه ومنهم آبن يعيش الذي التفت بما أوتي من نظر ثاقب ودقة ملاحظة ورسوخ قدم إلى معاني كثير من المفردات العربية والمسائل النحوية ، ومن ثم انفتحت أمامه أبواب ظلت على غيره مؤصدة ، ثم جاءت الدراسات النحوية بعد قرون متطاولة لتعانق تلك الحقيقة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى إن المفردات العربية يتعذر أن نجتليها بمنأى عن السياق الذي وضعت فيه ، إذ هي في خارج السياق تتجاذبها كثير من المعاني على حين وضعها في سياقها يقرب المعنى الذي وضعت له ، وخير مثال على ذلك رأيه في اجتماع مبتدأ وخبر معرفتين و (أل) في فاعل (نعم) و (بئس) .

Abstract :

There are some of syntactical phenomena that didn't come to the imagining of any Of syntaicticaler just who glow in this science like (Ibn – Yaeesh) who interest and turn to a lot of meaning in the Arabic words and syntactical phrases with his sharp mind and his over looking accuracy . hence all the mays open for him and didn't closed all his like . His santactycal studies came to snug the reality over a long centuries . on the other hand me can't disconnect the Arabic words from the place it was these , because this words have a lot of meaning when taken alone but it take it's perfect mean when it considered with it's place . good example is the meeting of knowledge debutante and itme , and the inacting graces and immemorial .

المقدمة :

مما لا مرية فيه أن تأمل أبواب العربية يشعر القارئ بالتجدد والحيوية ويكسبه طراوة ونداوة إذ احتضنت كثيراً من المسائل والظواهر، النحوية ومن بين تلكم الظواهر ظاهرة المعنى التي لم يولها النحويون جل اهتمامهم ولم تكن عنايتهم منصبة على هذا الجانب الجليل القدر بل لقد انصرفوا إلى قضية العامل النحوي ومن ثم مضوا سادرين إلى تسطير كم هائل من العلل والتفريعات والجزئيات التي تنطوي على نبو عن المعاني الموجودة في النحو العربي ، فحدا ذلك بطالبي العلم إلى النفور عن علم النحو ، بيد أن هذا لا يعني أنَّه ليس ثمة شذرات تتعلق بالمعنى ندت من أبواب النحو ويمكن أن نتلمس ذلك جلياً عند الزمخشري وابن يعيش والرضي ، وفي هذه الإطلالة محاولة لتصيد بعض المسائل التي رصدها ابن يعيش في شرحه للمفصل ، وقد وقفت أديم النظر وأجيل الفكر فيما ذكر من مسائل هذا الميدان ، فأفضى ذلك بي إلى اختيار بعضها ؛ لأن استقصاء جميع ما ذكره أمر بعيد المنال في هذا المقام .

تعريف المبتدأ والخبر :

يرد المبتدأ والخبر في بعض الصور التعبيرية معرفتين وقد اضطربت أقوال النحويين في هذه المسألة حتى إن بعض أصحاب المطولات أوصلها إلى ستة أقوال : الأول وعليه سيبويه والفارسي أنك بالخيار فما شئت منهما فاجعله مبتدأ ، والثاني أن الأعم هو الخبر ، نحو : خالد صديقي ، إذا كان لك أصدقاء غيره ، والثالث : انه بحسب المخاطب فإن علم منه أنه يعلم أحد الأمرين أو يسأله عن أحدهما بقوله : من القائم ؟ فقيل في جوابه : القائم خالد ، فالمجهول الخبر ، والرابع : أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول هو الخبر ، والخامس : إن كانت رتبتهما في التعريف مختلفة فأعرفهما المبتدأ وإلا فالسابق ، والسادس : أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر نحو : الذاهب خالد [١] . وقد رصد ابن يعيش هذه الصورة التعبيرية ونأى بنفسه عن أغلب ما سطره النحويون في هذه المسألة ومن ثم احتكم في نهاية المطاف إلى المعنى إذ جعله فيصلاً في تعيين المبتدأ من الخبر ، جاء في (شرح المفصل) : ((أو قد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين نحو : زيد أخوك ، وعمر المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبيّنا ، فإذا قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أخوة النسب فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ، ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما ، أو لسبب آخر ، أو يعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا ، فتقول : زيد أخوك أيْ : هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته ، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك الذي استفاده المخاطب ، فمتى كان الخبر عن المعرفة كانت الفائدة في مجموعهما فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة وكذلك : إذا قلت : زيد المنطلق ، فالمخاطب يعرف زيداً ويعرف أن شخصاً انطلق ولا يعلم أنه زيد ، فيقال : زيد المنطلق ، فزيد معروف بهذا الاسم منفرداً ، والمنطلق معروف بهذا الاسم منفردا ، غير أن عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن تجهل أن أحدهما هو الآخر ، ألا ترى أنك لو سمعت بزيد وشهر أمره عندك من غير أن تراه كنت عارفا به ذكراً وشهرة ، ولو رأيت شخصاً لكنت عارفاً به عيناً غير أنك لا تركب هذا الاسم الذي سمعته على الشخص الذي رأيته إلاّ بمعرفة أخرى بأن يقال لك : هذا زيد فاعرفه [٢] .

ومما لا مرية فيه أن معظم الآراء التي سيقت في هذا الباب توسلت بالصنعة الإعرابية ومن ثم غيبت المعنى ولم ترتكن إليه ومصداق ذلك ما ذهب إليه سيبويه من أنك بالخيار أيهما قدمت فهو المبتدأ ، وكذلك الرأي القائل : بأن الاسم متعين للابتداء ، والوصف متعين للخبر . وعليه أقول : إن معنى التقديم يختلف باختلاف الغرض فالضابط في ذلك يعتمد على المعنى المراد فأنت تقدم طبقا لما يقتضيه القصد ، تقول : خالد الذكي ، إذا كان المخاطب يعرف خالداً بيد أنَّه يجهل انه الذكي فتقدم ما كان معلوماً عند المخاطب فتجعله مبتدأً وتؤخر ما كان مجهولاً عنده فتجعله خبراً . وتقول : الذكي خالد ، إذا كان المخاطب يعرف أن ثمة شخصاً ذكياً ولكنه لا يعرف من هو ، فيظن أنه محمد أوعلي مثلاً .

الإخبار بالمصدر عن الذات

نص النحويون على أنَّ المصدر هو الحدث المجرد فلا تخبر به عن اسم الذات فلا يصح أن تقول : محمد بكّاء ولا خالد انطلاق إذ محمد ليس ببكاء وليس خالد انطلاقاً . بيد أنه قد ندت في العربية أخبار من هذا القبيل ، قال تعالى في ابن النبي نوح ((عليه السلام)) : (**إِنَّه عَمَلٌ غيرُ صَالِحٍ**) [٣] فجعله عملاً فأخبر بالمصدر عن الذات . وقالوا : محمد سير ، وهو عدل وقد ذكروا في هذا وإضرابه ثلاثة أوجه ، الأول : أن ثمة مضافًا محذوفًاوالثاني : تأويل المصدر بالوصف والثالث : أن الغرض من هذا الإخبار هو المبالغة [٤] ، ونظير ما نحن بصدده الوصف بالمصدر إذ يقال : محمد رجل عدل ، وفي هذا السياق يقول ابن يعيش في نحو : ما أنت إلا سير : « واعلم أنك إذا رفعت كان على وجهين أحدهما : أن يكون على حذف مضاف وهو صاحب على ما تقدم ، والثاني أن تجعله نفس السير لما كثر منه توسعاً ومجازاً كما يقال : رجل عدل ورضا إذا كثر عدله والرضا عنه كما يقال :

ترتع ما غفلت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة وتوسعاً » [٥] .

ويبدو لي أن العرب إذ تجعل المصدر خبراً عن اسم الذات أو صفة له إنما تنشد المبالغة ، أما تأويله بوصف أو بحذف مضاف فلا أراه مستقيماً ؛ لأنه مفسد للمعنى ، انظر كيف يتلاشى المعنى ويذهب رونقه إذا ما قدرنا مضافاً محذوفاً في قوله تعالى : (**وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ**) [٦] إذ ليس المعنى : بدم ذي كذب كما يرى بعض النحويين وإنما المعنى المبالغة في جعل الدم هو الكذب بعينه ، أيْ صارَ الدم كأنه مخلوق من الكذب مبالغة ومجازاً ، ثم ألا ترى أن ثمة فرقًا بين : محمد صائم ومحمد صوم ، فتعبير (محمد صائم) يدل على التجدد والحدوث أي إنه يصوم وقتاً بعد وقت ، على حين يعني تعبير (محمد صوم) أنه فارق عناصر الذات واستحال صوماً ؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه ، وتقول : (عليٌّ صابرٌ) و (عليٌّ صبورٌ) و (عليٌّ صبرٌ) العبارة الأولى تقولها إذا ما كان الصبر حادثاً موقوتاً على حين تقول العبارة الثانية إذا ما كان الصبر ثابتاً مستقراً ، أما العبارة الثالثة فتقال إذا ما ترقَّى فصار هو الصبر نفسه .

إعادة المبتدأ

يكرر المبتدأ أحياناً بلفظه إذا ما كان المقام مقام تهويل وتفخيم [٧] ، جاء في (الكتاب) : « وتقول : قد جربتك فوجدتك أنت أنت ، فأنت الأولى مبتدأ والثانية مبنية عليها ، كأنك قلت : فوجدتك وجهك طليق ، والمعنى أنك أردت أن تقول : فوجدتك أنت الذي أعرف ، ومثل ذلك أنت أنت ، وإن فعلت هذا فأنت أنت أيْ : أنت الذي أعرف ، أو أنت الجواد والجلد كما تقول : الناس الناس ، أيْ الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف » [٨] .

قال ابن يعيش : « وأما قولهم : أنت أنت فظاهر الفساد ؛ لأنه أخبر بما هو معلوم وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظاً ومعنىً وحكم الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ وإنما جاز ههنا ؛ لأن المراد من التكرار بقوله : أنت أنت ، أيْ : أنت على ما عرفته من الوتيرة والمنزلة لم تتغير ، ومعنى تكرار الاسم بمنزلة أنت على ما عرفته ، وهذا معنى يتضمن ما ليس في الجزء الأول ، وعليه قول أبي نجم : (أنا أبو النجم وشعري شعري) ومعناه : وشعري شعري المعروف الموصوف كما بلغت وعرفت ، وهذا قياس الباب » [٩] .

ليت شعري :

وهو تعبير شائع على ألسنة العرب ، يقولون : ليت شعري هل يعود الشباب يوماً ؟ وشعري مصدر اسم ليت ، والخبر واجب الحذف ، والتقدير : ليت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع ، وجملة المصدر في موضع نصب بالمصدر .

والباعث وراء الحذف كونه في معنى : ليتني أشعر وسدت الجملة بعده مسد المحذوف . وقيل : إن جملة الاستفهام في موضع خبر ليت والتقدير : ليت علمي واقع ، ورد بأنه يؤدي إلى الإخبار بالجملة الطلبية وإلى خلو الجملة المخبر بها عن الرابط [١٠] .

قال ابن يعيش : إن « شعري مصدر شعرت أشعر شعراً وشعرة إذا فطن وعلم ولذلك سمي الشاعر شاعراً ؛ لأنه فطن لما خفي على غيره ، وهو مضاف إلى الفاعل ، فقولك : ليت شعري بمعنى ليت علمي ، والمعنى ليتني أشعر ، فأشعر هو الخبر ، وناب شعري الذي هو المصدر عن أشعر ونابت الياء في شعري عن اسم ليت الذي في قولك : ليتني ، وأشعر من الأفعال المتعدية وقد يعلق عن العمل ، فيقال : ليت شعري أزيد قام أم عمرو ... وقيل : الخبر محذوف وقد ناب معمول المصدر عن الخبر فلم يظهروا خبر ليت ههنا لسد معمول المصدر مسده ، وصار ذلك كقولهم : لولا زيد لأكرمتك ، في حذف الخبر ، لسد جواب لولا مسده ، وقالوا : ليت شعري زيد عندك أم عند عمرو ، رفعوا زيدا ولم يعملوا فيه المصدر ؛ لأنه داخل في الاستفهام . وقيل : إن الجملة بعد شعري في موضع الخبر والأول أقيس لعدم العائد من الجملة » [١١] .

والتحقيق أنه لا يمكن أن تكون جملة الاستفهام خبراً عن الشعر إذ ليس ثمة رابط يربطها بالمبتدأ ، ولا بد من الرابط ، فإنه لا يستقيم أن يقال : شعري هل خالد حاضر؟؛ لأنك بينما تتحدث عن شعورك تقطع الكلام ولا تخبر عنه وتستأنف كلاماً جديداً هو : هل خالد حاضر ؟ وهو نظير قولك : أخوك هل خالد عندكم ؟ وهو أمر غير سديد ، والصواب أنه من باب حذف الخبر وجوباً ؛

لأنه كون عام مفهوم من السياق ، أي ليت إدراكي حاصل أو ثابت أو كائن ، وهذا الحذف سائغ عند العرب إذا كان ذكر الكلمة يؤدي إلى العبث ولا يزيد المخاطب علماً كالخبر بعد لولا إذا كان كوناً عاماً [١٢] . وكان من المنتظر أن ينص النحويون على ذلك ومن ثم يذكروا هذه المسألة في باب حذف الخبر وجوباً بيد أنهم أضربوا صفحاً عن ذلك .

مجيء (كان) بمعنى (صار)

(كان) تدل على الزمن الماضي ، هذه دلالتها في الغالب الأعم غير أن النحويين رصدوا لها معاني غير ما سقناه آنفاً ، ومن بينها دلالتها على الصيرورة وذكروا لذلك شواهد منها قوله تعالى : (**وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَاباً وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَاباً**) [١٣] أيْ : صارت أبواباً وصارت سراباً [١٤] .

قال ابن يعيش : « والعرب تستعير هذه الأفعال فتوقع بعضها مكان بعض ، فأوقعوا كان هنا موقع صار ، لما بينهما من التقارب في المعنى ؛ لأن كان لما انقطع وانتقل من حال إلى حال ألا تراك تقول : قد كنت غائباً وأنا الآن حاضر ، فصار كذلك تفيد الانتقال من حال إلى حال ، نحو قولك : صار زيد غنياً ، أي انتقل من حال إلى هذه الحال ، كما استعملوا جاء في معنى صار في قولهم : ما جاءت حاجتك ؟ لأن (جاء) تفيد الحركة والانتقال كما كانت (صار) كذلك » [١٥] .

دلالة ما زال وما برح وما انفك وما فتئ

هذه الأفعال تفيد استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار ، تقول : ما زال خالد راكضاً أيْ : هو مستمر في الانطلاق على زمن التكلم [١٦] .

قال ابن يعيش : « أما ما في أوله منها حرف نفي نحو : ما زال وما برح ومانفك وما فتئ ، فهي أيضاً كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما إن (كان) كذلك ، فيقال : ما زال زيد يفعل ... ومعناها على الإيجاب وإن كان في أولها حرف النفي وذلك أنَّ هذه الأفعال معناها النفي ، فزال وبرح وأنفك وفتئ كلها معناها خلاف الثبات ألا ترى أن معنى زال برح فإذا دخل حرف النفي نفى البراح فعاد إلى الإثبات وخلاف الزوال فإذا قلت : (ما زال زيد قائما) فهو كلام معناه الإثبات أي هو قائم ، وقيامه استمر فيما مضى من الزمان فهو كلام معناه الإثبات ولهذا المعنى لم تدخل (إلا) على الخبر فلا يجوز : لم يزل زيد إلاّ قائماً ، كما لم يجز : ثبت زيد إلا قائماً » [١٧] .

نفي (كاد)

ذهب كثير من النحويين إلى أن (كاد) إثباتها نفي ونفيها إثبات ، فإذا قلت :(كاد خالد ينجح) فمعناه أنه لم ينجح ، وإذا قلت : (لم يكد خالد ينجح) فمعناه أنه نجح ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : (**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**) [١٨] وقد ذبحوا ، وقال آخرون إنها : كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات إلاّ أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل [١٩] .

والذي استقر عليه رأي ابن يعيش أن نفيها إثبات وإثباتها نفي ، قال بعد أن عرض آراء الجماعة في قوله تعالى : (**إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا**) [٢٠] : « والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد جهد ويأس من رؤيتها . والذي يدل على ذلك قول تأبط شراً :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

والمراد : ما كدت أؤوب كما يقال : سلمت وما كدت أسلم . ألا ترى أن المعنى ، أنه آب إلى فهم وهي قبيلة ثم أخبر أن ذلك بعد أن (كاد) لا يؤوب وعلة ذلك أن كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة كما دخلت (كان) لإفادة الزمان في الخبر فإذا دخل النفي على (كاد) قبلها (كان) أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر ، كأنك قلت : إذا أخرج يده يكاد لا يراها ، فكاد هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع ، هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى ، والقاطع في هذا قوله تعالى : (**فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ**) » [٢١] .

والذي يتبادر إلى الذهن أن (كاد) نفيها إثبات وإثباتها نفي ، تقول : (هذا الطفل الرضيع يكاد يتكلم) أيْ : أنه لا يتكلم ولكنه يقارب التكلم ، ولا يجوز أن تقول : (هذا الطفل الرضيع لا يكاد يتكلم) لأن المعنى سينقلب إذ يصير : هذا الطفل الرضيع يتكلم ، وهو مخالف للواقع بطبيعة الحال ، وتقول : كدت أغرق لولا محمد ومعناه : لم أغرق ولكني قاربت الغرق وليس المعنى : غرقت ، وقد يدور في خلدك سؤال مفاده أنه كيف ينقلب الإثبات نفياً والنفي إثباتاً ؟ والجواب أن ذلك ليس بعزيز على اللغة ولا غريب على الاستعمال فثمة أفعال مثبتة لفظاً ومنفية معنىً ، تقول : يأبى خالد القيام ، أي لا يقوم ، وتقول : لا يأبى خالد القيام ، أيْ : يقوم ، أي يريد القيام وتقول : ما زال خالد منطلقاً ، والمعنى على الإثبات ، أيْ : أنه مستمر في الانطلاق .

لاسيما

عدَّ الكوفيون والاخفش (لا سيما) من أدوات الاستثناء ، ووجهوا ذلك بأنَّ (خالد) في نحو : (حضر القوم لا سيما خالد) مخالف لهم في أنه أولى بالقيام منهم أيْ : أنه مخالف لهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية ، قالوا : لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه كان استثناء من الأول ؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له ، والجمهور على أنها ليست من أدوات الاستثناء [٢٢].

ورأي ابن يعيش يتساوق مع ما ذهب إليه الكوفيون ومن شايعهم ، جاء في (شرح المفصل) : « (لا سيما) كلمة يستثنى بها ويقع بعدها المرفوع والمخفوض فمن خفض جعل (ما) زائدة ومؤكدة وخفض ما بعدها بإضافة (السي) إليه كأنه قال : ولا سي زيد أيْ ولا مثل زيد ، ومن رفع جعل (ما) بمعنى (الذي) ورفع ما بعدها على أنَّه خبر مبتدأ محذوف والمعنى : سي الذي هو زيد ، وهو العائد إلى الذي ، ولا يستثنى بـ (لاسيما) إلا ومعه جحد ، لو قلت : (جاءني القوم سيما زيد) لم يجز حتى تأتي بـ (لا) ، ولا يستثنى بـ (لاسيما) إلا فيما يراد تعظيمه » [٢٣] .

والذي يتوجه عندي أن (لاسيما) ليست من أدوات الاستثناء وذلك أن اقترانها بالواو يخرجها من أدوات الاستثناء ، وقد نص النحويون على أن الواو واجبة معها وأن تجريدها منها خطأ [٢٤] . ثم ألا ترى أنهم يقولون : أحب الشعر ولا سيما إن كان

رقيقا ، وأحب الشعر لا سيما وإن كان رقيقاً ، فأين الاستثناء في هاتين الجملتين وأشباههما ؟ ولما لم يجد النحويون مستثنى في أضراب هاتين الجملتين قالوا : إنها ههنا بمعنى خصوصاً [٢٥] ولم يكتفوا بذلك بل أعربوها مفعولاً مطلقاً [٢٦] والذي يتبادر إلى الذهن أن (لا سي) مكفوفة بـ (ما) في الجملتين المسوقتين آنفاً كما كفت (ما) (إنَّ) في نحو : (إنما أنت شاعر) فصيرتها أداة حصر وكذا الحال فيما يتعلق بـ (لا سيما) فإنها كفتها وغيَّرت معناها إلى خصوصاً .

حذف عامل المصدر

نص النحويون على أن ثمة مواضع يحذف فيها عامل المصدر وجوباً ، منها إذا ما كان المصدر مشبهاً به مشعراً بحدوث واقعاً بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ وذلك نحو قولنا : له صراخ صراخ الثكلى [٢٧] .

قال ابن يعيش : « وأما قولهم : مررت فإذا له صوت صوت حمار الخ فهو منصوب وفي نصبه وجهان أحدهما : أن يكون منصوباً بالمصدر المذكور إذ كان في معنى الفعل وذلك أن قولنا له صوت في معنى : يصوت ، فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب : صوت حمار على هذا إما على المصدر وإما على الحال ، وعلى كلا الوجهين في صوت حمار معنى التشبيه فإذا نصبته على المصدر فتقديره فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار ثم حذفت على ما ذكرنا متقدماً ، وإذا كان حالاً فتقديره : فإذا هو مشبها صوت حمار ، أو ممثلاً صوت حمار ، والوجه الثاني : أن يكون نصبه بإضمار فعل ، يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت ، ويجوز أن يكون من غير لفظه ، فإذا كان من لفظه فتقديره : فإذا له صوت يصوت صوت حمار ويكون نصب صوت حمار على المصدر أو على الحال نحو ما تقدم ، وإذا قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب صوت حمار إلا على الحال لا غير كأنك قلت : له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار » [٢٨] .

ويبدو أن الوجهين الذين ذكرهما النحويون محتملان إلا أن ثمة وجهين آخرين أغفلوهما وهو أن يكون : (صراخ الثكلى) ، في نحو : له صراخ صراخ الثكلى ، منصوباً على نزع الخافض أيْ كصراخ الثكلى ، أو يكون مفعولاً به ، أيْ : يماثل ، أو يشابه صراخ الثكلى ولا أرى في هذين الوجهين محذوراً لغة ولا عرفاً .

دلالة (إذ) بعد (بينا) و (بينما)

(إذ) التي تقع بعد (بينا) و (بينما) مظنة خلاف بين النحويين إذ جلب هذا الحرف الحيرة لأغلبهم فمنهم من عدها ظرف مكان ومنهم من عدها ظرف زمان على حين ذهب بعضهم إلى أنَّها حرف لمعنى المفاجأة وبعضهم إلى أنَّها حرف مؤكد أيْ زائد ، وعلى القول بالظرفية قيل : إن عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل (بينا) و (بينما) محذوف يفسره الفعل المذكور .

وقال بعضهم : إنها تقع زائدة بعد (بينا وبينما) خاصة لأنك إذا قلت : بينا أنا جالس إذ حضر خالد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة : حضر خالد ، وهذا الفعل هو الناصب لـ (بين) فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف [٢] .

قال ابن يعيش : « فأما قولهم : بينا زيد قائم إذ رأى عمراً وبينما نحن في مكان كذا إذ طلع علينا ، فقال بعضهم هي للمفاجأة كما كانت (إذا) كذلك . وقال بعضهم هي زائدة ، والمعنى : بينا زيد قائم رأى عمرا . وكان الأصمعي لا يرى إلاّ طرح (إذ) من جواب : بينا وبينما . وأحسن أحوالها أن تكون زائدة فلا تكون مضافة فلا يقبح ما كان في حيز الجواب ؛ فأما قوله : بينا نحن نرقبه الخ فشاهد على استعمالها بغير (إذ) وهو الأفصح » [٣٠] .

والذي أراه أن المخلص من هذه الإشكالات التي دخل فيها القوم أن تكون (إذ) حرفاً دالاً على المفاجأة ، وهي بذلك نظيرة (إذا) الفجائية إذ تقول : خرجت فإذا خالد واقف ، وهذا الذي ذكرت يقبله المعنى والصنعة الإعرابية وليس ما قيل من إنها زائدة بمستقيم خلافاً لابن يعيش وغيره ، وتنظيره بين نحو : بينا أنا جالس حضر خالد ، ونحو : بينا أنا جالس إذ حضر خالد ، غير سديد ؛ لأن التعبيرين مختلفان إذ معنى التعبير الأول في وقت جلوسي حضر خالد ، على حين أن معنى التعبير الثاني : في وقت جلوسي فاجأني خالد بالحضور . وأيضاً فإنه ليس من حكمة العربية أن تستعمل مفردة من دون أن يكون ثمة معنى أو غرض لهذه المفردة أو تلك ، ولا يعفينا عدم استعمالها في بعض التعبيرات من القول إن لها معنى ، لأننا بصدد الحديث عن الواقعة في جواب (بينا و بينما) ، ولا يعني خلو الجواب منها في بعض التعبيرات أنها زائدة في تعبير آخر قد استعملت فيه إذ هذا تعبير وذاك تعبير آخر .

الحال الدالة على طور فيه تفضيل

للحال صور تعبيرية مختلفة منها : أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، نحو : (خالد قاصًّا أفضل منه شاعرًا) ، أيْ : خالد حال كونه قاصّاً أفضل منه حال كونه شاعراً ، جاء في (المقتضب) : « ومثل هذا قولك : هذا بسراً أطيب منه تمراً ، فإن أومأت إليه وهو بسر ، تريد : هذا إذ صار بسراً أطيب منه إذا صار تمراً وإن أومأت إليه وهو تمر قلت : هذا بسراً أطيب منه تمراً . أيْ : هذا إن كان بسراً أطيب منه إذا صار تمراً .. فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنب أطيب منه بسر ولم يجز إلا الرفع لأنه لا ينتقل فتقول : هذا عنب أطيب منه بسر تريد هذا عنب البسر أطيب منه » [٣١] .

قال ابن يعيش : « وهذا يكون فيما يتحول من نوع إلى آخر ، نحو : هذا عنباً أطيب منه زبيباً ؛ لأن العنب يتحول زبيباً ، ولو قلت : هذا عنبٌ أطيب منه تمراً لم يجز؛ لأن العنب لا يتحول تمراً وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلاّ الرفع فتقول : هذا عنباً أطيب منه تمر فيكون هذا مبتدأ وعنب الخبر وأطيب منه مبتدأ آخر وتمر الخبر ، والجملة الثانية في موضع صفة لـ (عنب) » [٣٢] .

الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز

للسائل أن يسأل عن الباعث وراء تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز ، وهل ثمة فرق بين قولنا : تصبب عرق خالد ، وقولنا : تصبب خالد عرقاً ؟ والجواب أن النحويين نصوا على أنك إذ ما عدلت من الفاعل أو المفعول إلى التمييز فإنك قصدت المبالغة [٣٣] فضلاً عن أنك إذ تقول " طاب خالد نفسا إنما قصدت الإجمال ثم التفصيل ومن ثم يكون ذلك أوقع في النفس [٣٤] .

ولابن يعيش رأي لطيف في بابه إذ ذكر أنك إذ تقول : (طاب خالد نفساً) تكون قد مدحت (خالداً) مرتين مرة إذ أسندت الطيب إلى النفس ، ومرة أخرى إذ أسندته إلى خالد كله ثم خصصت النفس بالذكر ، جاء في (شرح المفصل) : « كذلك قولك طاب زيد وتصبب وتفقأ لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ فعلم بذلك أن المراد المجاز وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه وإنما أسند إليه مبالغةً وتأكيداً ومعنى المبالغة أن الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى ، والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى ثم لما احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه تبين المراد من قولك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى فقيل طاب زيد نفساً وكذلك الباقي » [٣٥] .

ويغلب على الظن أن الغرض من التحويل في هذا الباب الشمول والمبالغة ، وملاك الأمر في ذلك أنك تقول : تصبب عرق خالد إذا كان ثمة عرق قد تصبب من خالد ، على حين تقول : تصبب خالد عرقاً إذا أخذ العرق منه مأخذاً وامتلأ عرقاً ومصداق ذلك أنك تقول : إن الإنسان ليزداد كفراً بعد إيمانه ، والمعنى : ليزداد كفره إلا إنك تعدل عن ذلك فتسند الفعل إليه وتنصب (كفراً) على التمييز إشارة إلى تمكن الكفر منه ، ورسوخه فيه ، وفي ذلك فرط تأكيد ومبالغة في استيلاء الكفر واستحواذه عليه ، ولا سيما أن الكفر جاء بعد الإيمان وهو أشد تمكناً ورسوخاً.

مجيء (إلى) بمعنى المعية

لـ (إلى) معان كثيرة طبقاً لاستقراء النحويين منها أن تكون بمعنى (مع) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين [٣٦] ، وساقوا لذلك ذلك أمثلة منها قوله تعالى على لسان المسيح((عليه السلام)) : (**مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ**) [٣٧] بيد إن بعضهم تأول الآية المباركة إذ ذكر أن المعنى : من أنصاري منضمين إلى الله [٣٨] .

وهذا رأي جمهور البصريين الذين يقولون بالتضمين في الآية الكريمة وأضرابها [٣٩] . وذهب ابن يعيش مذهب من يحمل الفعل على التضمين حتى ينساق له المعنى المراد ومن ثم لا ينصرف إلى معنى آخر ، قال ، بعد أن عرض لكثير من الآيات التي تجري هذا المجرى : « والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، وذلك كقوله تعالى : (**أحلَّ لكم ليلةُ الصيامِ الرَّفَثُ إلى نِسَائِكُمْ**) [٤٠] ، وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، إنما يقال رفثت بها ، لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الإفضاء وكنت تعدي (أفضيت) بـ (إلى) جئت بـ (إلى) إيذاناً بأنه في معناه ، وكذلك قوله تعالى : (من أنصاري إلى الله) لما كان معناه : من يضاف في نصري إلى الله جاز لذلك أن تأتي بـ (إلى) ههنا ، وكذلك قوله عز اسمه : (**ولا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَهُمْ إِلَىْ أَمْوَالِكُمْ**) [٤١] لما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ والبلع بـ (إلى) إذ المعنى لا تجمعوا أموالهم إلى أموالكم » [٤٢] .

والأولى في هذا الباب التضمين وذلك إذا دل الاستقراء على عدم اطراد تعلق حرف ما بهذا الفعل أو ذاك ، وأيضاً فإنه ينبغي بقاء الحرف على معناه الأصلي ما وجدنا إلى ذلك مندوحة ، ثم ألا ترى أنَّ التضمين قد يؤدي معنيين مجتمعين لا يؤديهما حمل (إلى) على معنى حرف آخر ، قال تعالى : (**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ**) [٤٣] فضمن (تهوي) معنى (تميل) وذلك أن الآية رمت إلى شيئين ، أولهما : أن تكون قلوب الخلق مظنة محبتهم وهذا مقتضى تضمين (تهوي) معنى (تميل) ، وثانيهما : أن يكون منتهى هذا الميل والمحبة إليهم ، وهو مقتضى استعمال (إلى) ومن ثم كسب بعبارة (تهوي إليهم) هذين المعنيين مجتمعين .

زيادة (مِنْ)

استقرى النحويون (من) فوجدوها تزاد بشروط أولها : أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل) وثانيها : أن يكون مجرورها نكرة [٤٤] وثالثها : أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً [٤٥] .

ويكاد النحويون يجمعون على هذا المعنى الذي سجلوه في مظانهم المختلفة ، بيد أنَّه قد تناهى إلى علمي أن المبرد خالفهم ، جاء في (المقتضب) : « وأما قولهم إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة فذاك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل ، فذكروا أنها زائدة وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ... وليس كما قالوا ، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع المعنى بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله إنما نفيت مجيء واحد وإذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله» [٤٦] .

ولنقف في هذا الموطن على رأي ابن يعيش الذي قال : « وعندي يجوز أن يقال : ما جاءني من رجل على زيادة من كما يكون كذلك في ما جاءني من أحد ، وذلك أنه كما يجوز أن يقال : ما جاءني رجل ويراد به نفي واحد من النوع كذلك يجوز أن يقال : ما جاءني رجل ويراد به نفي الجنس كما تنفيه بقولك : ما جاءني أحد ، فإذا أدخلت من فإنما تدخلها توكيداً لأن المعنى واحد ، وإنما تزداد من لأن فيه تناول البعض كأنه ينفي كل بعض الجنس الذي نفاه مفرداً كأنه قال ما جاءني زيد ولا بكر ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس فالنفي بـ (من) مفصل وبغير (من) مجمل ، فإذا قلت : ما جاءني رجل وأردت الاستغراق ثم قلت : ما جاءني من رجل كانت من زائدة ، فإذا قلت : ما جاءني من أحد فمن زائدة لا محالة للتأكيد لأن من لم تفد الاستغراق لأن ذلك كان حاصلاً من قولك : ما جاءني أحد » [٤٧] .

وأحسب أن زيادة (من) في سياق النفي أو الاستفهام أو النهي مسألة لفظية ومعنوية في آن واحد ، وملاك الأمر فيها أنها زائدة من حيث اقتضاء العامل لمعموله وتفيد استغراق الجنس من حيث المعنى ، نحو : (ما حضر من رجل) ، فمن زائدة إذ لا بد لـ (حضر) من فاعل وتفيد استغراق الجنس من حيث المعنى ألا ترى أنك تقول : (ماحضر رجل بل رجلان) فإذا اقترن رجل بمن

امتنع أن تقول : بل رجلان ، لأنك إذ ذاك نصصت على استغراق الجنس فإذا قلت : بل رجلان تناقض المعنى . أما نحو : أحد وديار إذ تقول : ما حضر أحد ، وما جاءني ديار فيدلان على الإفراد لفظاً والعموم معنى ، قال تعالى : (**فما مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**) [٤٨] فأخبر عن (أحد) بالجمع ، فإذا قلت : (ما حضر أحد) أفادت أحد العموم وكان المعنى ما حضر من هذا الجنس احد ، فإذا قلت : (ما حضر من أحد) أفادت من فضل تأكيد لهذا العموم الموجود في لفظة أحد .

الفرق بين (إن) و (إذا)

يفرق النحويون بين (إن) و(إذا) إذ ينصون على أنَّ الأصل في (إن) أن تستعمل للمشكوك فيه على حين تستعمل (إذا) للمقطوع بوجوده [٤٩] وذلك أن (إذا) تأتي وقتاً معلوماً على حين تأتي (إن) أبداً مبهمة [٥٠] تقول : إن تأتني آتك ، فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ فإذا قلت : إذا أتيتني تعين أن يكون الإتيان معلوماً [٥١] .

قال ابن يعيش : « إن في الجزاء مبهمة لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً في وجوده ولذلك كان بالأفعال المستقبلة لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد ولذلك لا تقع المجازاة بـ (إذا) وإن كانت للاستقبال لأن الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر كقولك : إذا طلعت الشمس فأتني ، ولو قلت : (إن طلعت الشمس) فأتني لم يحسن إلاّ في اليوم المغيم الذي يجوز أن ينقشع الغيم فيه وتطلع الشمس ، ويجوز أن يتأخر ، فقولك : إذ طلعت فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة ، وحق ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون ، فعلى هذا تقول : إذا احمرَّ البسر فأتني ، ويقبح : إن احمر البسر ؛ لأن احمراره كائن ، وتقول إذا أقام الله القيامة عذب الكفار ولا يحسن : إن أقام الله القيامة ، لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه . وربما استعملت إن في موضع إذا أوإذا في موضع إن ، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشركة ، تقول من ذلك : إن مت فاقضوا ديني ، وإن كان موته كائناً لا محالة فهو من مواضع إذا إلاّ أن زمانه لما لم يكن متعيناً جاز استعمال إن فيه قال تعالى : (**أَفَإِن مَاتَ أو قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ** [٥٢] »[٥٣] .

التأكيد بـ (كل وأجمع)

(كل وأجمع) مفردتان تفيدان العموم والشمول ، فإذا قلت : رأيت القوم كلهم أجمعين فقد جمعت بينهما للمبالغة والتأكيد ، ولك أن تأتي بـ (كل) وحدها وبـ (أجمع) وحدها لأن معناهما واحد في التأكيد من جهة الاحاطة والعموم [٥٤] . وهذا ما عليه السواد الأعظم من النحويين ، ولكن بعضهم ذهب مذهباً آخر إذ ذكر أن (أجمع) تفيد الاتحاد في الوقت ومن ثم يكون معنى : حضر الرجال أجمعون ، حضروا مجتمعين [٥٥] .

قال ابن يعيش : « وٱعلم أنه ذهب قوم إلى أنَّ في (أجمع) فائدة ليست في(كل) وذلك أنك إذا قلت : (جاءني القوم كلهم) جاز أن يجيئوك مجتمعين ومفترقين فإذا قلت : (أجمعون) صار حال القوم الاجتماع لا غير ، وذلك ليس بسديد ، والصواب أن معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره ، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد فأبدلوا من الثاني لفظاً يدل على معناه ، فجاؤا بـ (كل وأجمع) ، ليدلوا بهما على معنى الأول ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيداً لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد ، ألا تراك إذا قلت : ضربت ضربا كان المصدر تأكيدا ، ولو قلت : ضربت ضرباً شديداً أو الضرب المعروف لم يكن تأكيداً ؛ لأنه قد دل على ما لم يدل عليه الفعل ، فكذلك لو دل على ما لم يدل عليه الأول » [٥٦] .

والتحقيق أن (كلا وأجمع) يفيد كل منهما الاحاطة والشمول في التأكيد ، وإنما جيء بـ (أجمع) ضميمة إلى (كل) لفضل تأكيد واجتماع لفظين يفيدان التأكيد ليس بغريب على اللغة ، تقول : حضر محمد عينه ، فإذا شددت في التأكيد قلت : حضر محمد بعينه . وتقول : (حضر خالد هو نفسه) إذا أردت زيادة التوكيد . ويبدو أن بعض النحويين نظر إلى ظاهر لفظ (أجمع) ومن ثم فهم أنها تدل على الاجتماع ، بيد أنه لم يراع طريقة استعمالها ولم يلحظ مؤداها في الجملة العربية ، ثم إن القول بأن في استعمال (أجمع) فائدة الاجتماع فيه نبو عما يقتضيه المعنى ، وجفوة عما يقتضيه المقام ، ويكفي لدفع هذا الملحظ الذي اقتنصه بعضهم قولنا : (ينام الناس ليلاً كلهم أجمعون) إذ ليس المراد أنهم ينامون مجتمعين في وقت واحد .

دلالة نعم وبلى

(نعم) و (بلى) حرفا جواب إلا أن ثمة فرقًا بينهما إذ إن (نعم) تكون جوابا لكل كلام لا نفي فيه ، و(بلى) لا تكون جوابا إلا لكلام فيه نفي ، لو قال قائل : هل حضر خالد ؟ لكان الجواب : نعم ، ولا يصح في هذا الموضع استعمال (بلى) ، فإن نفى فقال : أما رأيت خالداً ؟ أو قال : ألست قد ذهبت ؟ كان الجواب : بلى [٥٧] .

وهذا الذي سطره النحويون المتقدمون فصله ابن يعيش وأجلى مفرداته إذ قال : « اعلم أن الحروف التي يجاب بها فمنها نعم وبلى ، وفي الفرق بينهما إشكال ولذلك يكثر الغلط فيهما فتوضع إحداهما موضع الأخرى وجملة القول في الفرق بينهما : إن (نعم) عدة وتصديق كما قال سيبويه فإذا وقعت بعد طلب كانت عدة وإذا وقعت بعد خبر كانت تصديقا نفيا كان أو إيجابا ، وأما (بلى) فيوجب بها بعد النفي فهي ترفع النفي وتبطله ، وإذا رفعته فقد أوجبت نقيضه ، وهي أبداً توجب نقيض ذلك المنفي المتقدم ، ولا يصح أن توجب إلاّ بعد رفع النفي وإبطاله وأما (نعم) فإنها تبقي الكلام على إيجابه ونفيه لأنها وضعت لتصديق ما تقدم من إيجاب أو نفي من غير أن ترفع ذلك وتبطله ، مثاله إذا قال القائل : أَخَرَجَ زيد ؟ وكان قد خرج ، فإنك تقول في الجواب : نعم ، أيْ : نعم قد خرج ، فإن لم يكن خرج قلت في الجواب : لا ، أيْ لم يخرج ، فإن قال : أما خرج زيد ؟ وكان لم يخرج ، فإنك تقول له في الجواب : نعم ، أيْ : نعم قد خرج ، فإن لم يكن خرج قلت في الجواب : لا ، أيْ لم يخرج فإن قال : أما خرج ، وكان لم يخرج فإنك تقول له في الجواب : نعم ، أيْ : نعم ما خرج فصدقت الكلام على نفسه بإطراح حرف الاستفهام كما صدقته على إيجابه ، ولم ترفع النفي وتبطله بخلاف (بلى) ، وإن كان قد خرج قلت في الجواب : بلى أيْ ، بلى قد خرج ، فرفعت ذلك النفي ، وحدث في بعضه إثبات نقيضه بخلاف (نعم) التي تبقي الكلام على حاله ولا ترفعه ، قال تعالى : (**أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أَنْ لنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ**)

[٥٨] أيْ : بلى نجمعها قادرين ، وقال : (**أوَ لَمْ تُؤْمِنْ قالَ بَلَى**) [٥٩] ، ولو قال : نَعَمْ لكان كفراً هذا قول النحويين المتقدمين من البصريين وذهب بعض المتأخرين إلى أنه يجوز أن يقع (نعم) موقع (بلى) ، وهو خلاف نص سيبويه ، وأحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه الاستفهام بمنزلة (بلى) بعد النفي أعني للإثبات لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير وصار إيجاباً » [٦٠] .

والذي ينساق إليه الذهن ويتناغم مع استقراء كلام العرب أن (نعم) ترد على ثلاثة أضرب ، الأول : التصديق والثاني : الوعد ، والثالث : الإعلام ، فالأول بعد الخبر نحو : حضر محمد ، وما قام خالد ، والثاني بعد الأمر والنهي وما في معناهما نحو : هلا تفعل وهلا لم تفعل ، والثالث بعد الاستفهام نحو : هل حضر محمد ؟ ثم إنه إذا قيل : حضر خالد ، فتصديقه نعم ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول (بلى) لعدم النفي ، على حين إذا قيل : ما حضر خالد ، فتصديقه نعم ، وتكذيبه : بلى ، ويمتنع دخول لا لأنها لنفي الإثبات وليس لنفي النفي أما إذا قيل : ألم يأت محمد فهو نظير : لم يأت ، فتقول : بلى ، إذا أثبت الإتيان ، ونعم : إذا نفيته [٦١] .

والذي يقتضيه النظر أن (نعم) قد ترد في بعض التعبيرات في موضع (بلى) وينبغي ألا ندور في فلك من يمنع الجواب بـ (نعم) في نحو : ألست ذاهباً ؟ وذلك أن هذا القول منظور إليه من جهتين ، الأولى : أن يراعى المعنى المتحصل من مجموع الاستفهام والنفي إذ يصير النفي المقترن بالاستفهام إثباتاً ومن ثم يجوز أن تكون (نعم) بمنزلة (بلى) إذ يقال في جواب : ألست ذاهباً ؟ نعم ، أيْ : نعم أنا ذاهب ، أما الجهة الثانية فإن يراعى النفي الحقيقي وذلك بلحاظ ما بعد الهمزة إذ يقال : في نحو : ألست ذاهباً ؟ نعم : أيْ: لست ذاهباً .

دلالة (أل) في فاعل (نعم وبئس)

استقرى النحويون كلام العرب فوجدوا فاعل (نعم وبئس) يساق على صورتين ، الصورة الأولى : أن يكون اسماً ظاهراً معرفاً بـ (أل) أو مضافاً إلى المعرف بـ (أل) نحو : نعم الرجل خالد ، ونعم غلام الأمير محمد ، والصورة الثانية أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز نحو : بئس رجلاً زيد ، والذي يعنينا من هاتين الصورتين الصورة الأولى إذ كانت (أل) مثار خلاف ، قال الجمهور : هي للجنس ، واختلفوا على رأيين : أحدهما أنها للجنس حقيقة ، فإذا قلت : بئس الرجل زيد ، فكأنك ذممت الجنس كله ثم خصصت زيداً بالذكر [٦٢] . والرأي الآخر أنها للجنس مجازاً ، لأنك إذ تقول : نعم الفتى علي ، إنما تقصد أن تمدح شخصاً معيناً بيد أنك جعلته جميع الجنس مبالغة وقال فريق آخر : إنها للعهد ثم اختلفوا على مذهبين ، الأول أنها للعهد الذهني كما تقول : ذهبت إلى السوق ، فأنت لا تقصد به الجنس كما لا تقصد به سوقاً معيناً تقدم ذكره ، والثاني أنها للعهد الشخصي والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم ، فإذا قلت : بئس الرجل زيد ، فكأنك قلت : بئس هو [٦٣] .

ويرى ابن يعيش أن الألف واللام في هذا المقام « لتعريف الجنس وليست للعهد ، إنما هي على حد قولك : اهلك الناس الدرهم والدنيار ، وأخاف الأسد والدب ، ولست تعني واحداً من هذا الجنس بعينه ، إنما تريد مطلق هذا الجنس ، من نحو قوله تعالى : (**إنَّ الإنْسَانَ لَفِيْ خُسْرٍ**) [٦٤] ألا ترى أنه لو أراد معيناً لما جاز الاستثناء منه بقوله : (**إلاّ الذينَ آمَنُوا**) [٦٥] ، ولو كان للعهد لم يجز وقوعه فاعلاً لـ (نعم) أو (بئس) لو قلت : نعم الرجل الذي عندنا أو نعم الذي في الدار لم يجز ... » [٦٦] .

وأغلب الظن أن (أل) في فاعل (نعم وبئس) للجنس وليست للعهد ، لأنك تقول : نعم الفاكهة التفاح ، فالفاكهة جنس عام ، والتفاح خاص منه ، فأل هنا جنسية ومما يعزز القول بأنها للجنس لا للعهد أنك لا تمدح الشيء بـ (نعم) إذا لم يكن معه فرد من جنسه ، فلا تقول : نعم مؤلف المفصل الزمخشري ، لأن مؤلف المفصل واحد هو الزمخشري ، لكن يجوز أن تقول : نعم المؤلف الزمخشري ، لأن المؤلف جنس ومن ثم يكون واضحاً أن فاعل(نعم وبئس) جنس ، وأل فيه جنسية [٦٧] .

الخاتمة

وإذ قد أزفنا أن نطوي تلكم الوريقات من البحث لابد من أن تكون ثمرة تجنى من خلال هذه الإطلالة مؤداها أن ثمة شذرات تتعلق بالمعنى النحوي ندت من خلال تتبع مفردات البحث الدلالي عند ابن يعيش إذ التفت إلى ما لم يلتفت إليه غيره وسطر في كتابه (شرح المفصل) حقائق جاءت الدراسات الحديثة بعد قرون متطاولة لتعانقها وسأذكر مثالاً ليكون مرقاة لغيره هو مقالته : إن (أل) في فاعل (نعم وبئس) جنسية وليست عهدية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استشرف ابن يعيش قضية النظر إلى أن المفردة وهي في خارج سياقات مختلفة يفضي إلى تعويم دلالتها بمعنى آخر أن انتزاع اللفظة من هذه السياقات يفضي إلى أن تتجاذبها معان مختلفة والفيصل في كل ذلك هو القرينة الحالية والمتحصل العام من السياق الذي استقرت فيه هذه اللفظة أو تلك .

الهوامش

(١) ينظر/ همع الهوامع ٢٨/٢ .
(٢) شرح المفصل ٩٨/١ .
(٣) هود / ٤٦ .
(٤) ينظر/ المقتضب ٢٣٠/٣ – ٢٣١ وشرح الرضي ١٠٣/١ .
(٥) شرح المفصل ١١٤/١ .
(٦) يوسف / ١٨ .
(٧) ينظر/ الخصائص ٥٤/٣ .
(٨) الكتاب ٣٨١/١ – ٣٨٢ .
(٩) شرح المفصل ٩٨/١ – ٩٩ .
(١٠) ينظر/ همع الهوامع ١٦٢/٢ .

(١١) شرح المفصل ١٠٥/١ .
(١٢) ينظر/ معاني النحو ٣٢٩/١ .
(١٣) النبأ / ١٩-٢٠ .
(١٤) ينظر/ شرح الأشموني ٢٣٠/١ وهمع الهوامع ٧٥/٢-٧٦ .
(١٥) شرح المفصل ١٠٢/٧ .
(١٦) ينظر/ شرح الرضي ٣٢١/٢ .
(١٧) شرح المفصل ١٠٦/٧ .
(١٨) البقرة / ٧١ .
(١٩) ينظر/ مغني اللبيب ٨٦٨/٢ وهمع الهوامع ١٤٦/٢ -١٤٧ .
(٢٠) النور / ٤٠ .
(٢١) شرح المفصل ١٢٥/٧ .
(٢٢) ينظر/ همع الهوامع ١٢٥/٣ .
(٢٣) شرح المفصل ٨٥/٢-٨٦ .
(٢٤) ينظر/ مغني اللبيب ١٨٦/١ .
(٢٥) ينظر/ تاج العروس ١٨٨/١٠ .
(٢٦) ينظر/ شرح الرضي ٢٧١/١ .
(٢٧) ينظر/ همع الهوامع ١٢٦/٣-١٢٧ .
(٢٨) شرح المفصل ١١٥/١ .
(٢٩) ينظر/ مغني اللبيب ١١٥/١-١١٦ وهمع الهوامع ١٧٦/٣-١٧٧ .
(٣٠) شرح المفصل ٩٩/٤ .
(٣١) المقتضب ٢٥١/٣ ، وينظر/ الكتاب ١٩٩/١ .
(٣٢) شرح المفصل ٦١/٢ .
(٣٣) ينظر/ دلائل الإعجاز ١٠١ وحاشية الصبان ٢٠١/٢ .
(٣٤) ينظر/ حاشية الخضري ٢٢٢/١ .
(٣٥) شرح المفصل ٧٥/٢ .
(٣٦) ينظر/ مغني اللبيب ١٠٤/١ .
(٣٧) آل عمران / ٥٢ .
(٣٨) ينظر الخصائص ٢٦٦/٣ .
(٣٩) ينظر/ همع الهوامع ٢١٥/٤ وحاشية الخضري ٢٥٨/١-٢٢٩ .
(٤٠) البقرة / ١٨٧ .
(٤١) النساء / ٢ .
(٤٢) شرح المفصل ١٥/٨ .
(٤٣) إبراهيم / ٣٧ .
(٤٤) ينظر/ الكتاب ٣٠٧/٢ وشرح ابن عقيل ١٦/٢ .
(٤٥) ينظر/ مغني اللبيب ٤٢٦/١ .
(٤٦) المقتضب ٤٥/١ .
(٤٧) شرح المفصل ١٣/٨ .
(٤٨) الحاقة / ٤٧ .
(٤٩)ينظر/ حاشية الصبان ١٣/٤ .
(٥٠) ينظر/ الكتاب ٤٣٣/١ .
(٥١) ينظر/ المقتضب ٥٦/٢ .
(٥٢) آل عمران / ١٤٤ .
(٥٣) شرح المفصل ٤/٩ .
(٥٤) ينظر/ المصدر نفسه ٤١/٣ .
(٥٥) ينظر/ شرح الأشموني ٧٧/٣ .
(٥٦) شرح المفصل ٤١/٣ .
(٥٧) ينظر/ الكتاب ٣١٢/٢ والمقتضب ٣٣٢/٢ ومعاني الحروف ١٠٤-١٠٥ .
(٥٨) القيامة /٣-٤ .
(٥٩) البقرة /٢٦٠ .
(٦٠) شرح المفصل ١٢٣/٨ .
(٦١) ينظر/ مغني اللبيب ٤٥١/١-٤٥٢ .

(٦٢) ينظر/ الكتاب ٣٠١/١ والمقتضب ١٤٢/٢ .
(٦٣)ينظر/ شرح التصريح ٩٥/٢ وهمع الهوامع ٤١/٥ وحاشية الصبان ٣٧/٣ .
(٦٤) العصر /٢ .
(٦٥) العصر /٣ .
(٦٦) شرح المفصل ١٣٠/٧-١٣١ .
(٦٧) ينظر/ معاني النحو ٦٧٣/٤ .

المصادر والمراجع

– تاج العروس من جواهر القاموس / الزبيدي ، محمد مرتضى (ت ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق عبد الستار احمد فراح ، الكويت ١٩٦٥ م .
– حاشية الخضري على شرح ابن عقيل / محمد الخضري الدمياطي(ت ١٢٨٧ هـ) ، مطبعة الاستقامة – القاهرة ١٩٥٣ م .
– حاشية الصبان على شرح الأشموني / الصبان ، محمد بن علي(ت ١٢٠٦ هـ) ، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي .
– الخصائص / ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق محمد علي البجاوي ، الطبعة الرابعة ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٩٠ م .
– دلائل الإعجاز / الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١ هـ) تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٨٤ م .
– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة مطبعة السعادة – مصر ١٩٦٤ م .
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الأشموني ، علي بن محمد (ت ٩٢٩ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٥٥ م .
– شرح التصريح على التوضيح / الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥ هـ) دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي – مصر .
– شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستربادي ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٨هـ) دار الكتب العلمية – بيروت١٩٨٥ م .
– شرح المفصل / ابن يعيش ، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ) مكتبة المتنبي – القاهرة عالم الكتب – بيروت .
– الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / الزمخشري محمد ابن عمر (ت ٥٣٨ هـ) دار المعرفة – بيروت ١٩٦٨ م .
– معاني الحروف / الرماني ، علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثالثة ، دار الشروق – جدة ١٩٨٤ م .
– معاني النحو / د. فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل ، ١٩٨٧ م ، (ج ١، ج٢) مطابع دار الحكمة – بغداد ١٩٩١ م .
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) تحقيق د . مازن المبارك ، الطبعة الخامسة ، دمشق ١٩٧٩ م .
– المقتضب / المبرد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت ١٩٦٣ م .
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) تحقيق عبد السلام هارون و د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ١٩٧٥- ١٩٨٠ م .